

Distr.: General
25 January 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود، في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وينصب التقرير على التطورات الحاصلة منذ رسالي المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/635)، التي أرفقت بها استعراضا شاملا للحالة في كوسوفو أعده السفير كاي إيدي. ومرفق بهذا التقرير التقييم التقني لتنفيذ المعايير الذي أعده ممثلي الخاص، سورين ييسن - بيترسون (انظر المرفق الأول).

ثانيا - التقييم السياسي

٢ - شجع الاستعراض الشامل الذي أجري في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو (المؤسسات المؤقتة) على إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ المعايير في كوسوفو وعدد من العمليات المهمة الأخرى، بما فيها الحوار بين الطوائف وإصلاح الحكم المحلي. وبعد اكتمال الاستعراض الشامل قرر مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر S/PRST/2005/51) بدء عملية سياسية ترمي إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا كما توخاه المجلس في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ووافق في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على تعيين السيد ماتي أهتيساري مبعوثا خاصا لي لعملية وضع كوسوفو مستقبلا (انظر S/2005/709). وقد عقد السيد أهتيساري مشاورات أولية في المنطقة، بما في ذلك في كوسوفو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.



ومنذ ذلك الحين، أحرز قادة ألبان كوسوفو تقدماً ملحوظاً في التحضير لعملية وضع كوسوفو. غير أن التقدم المحرز من قبل مؤسسات كوسوفو المؤقتة وقادة ألبان كوسوفو، فيما يتعلق بتنفيذ المعايير وبعمليات سياسية رئيسية أخرى، لا يزال يتسم بالبطء الشديد.

٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت البعثة أنشطتها على كفالة مواصلة حكومة كوسوفو التركيز على تنفيذ المعايير وإجراء الحوار التقني مع بلغراد، وعلى ترميم مكونات التراث الديني الأرثوذكسي الصربي والأخذ باللامركزية، ومواصلة نقل الصلاحيات في قطاع حكم القانون، وعلى تقييم وتحسين هيكل الأمن الداخلي في كوسوفو. وبدأت البعثة مواءمة هياكلها مع هذه المرحلة. ودون مساس بنتائج العملية السياسية، بدأ ممثلي الخاص بالاشتراك مع المنظمات الشريكة في وضع خطة تقنية تتعلق بوجود دولي محتمل في كوسوفو، بعد تحديد وضعها مستقبلاً.

ألف - العملية السياسية

٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اتخذ الرئيس ابراهيم روغوف، خطوة لتشكيل فريق تفاوضي يتألف منه، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية وقادة طرفي المعارضة الرئيسيين من ألبان كوسوفو. وبعد مواجهة مصاعب أولية، اجتمع الفريق التفاوضي لأول مرة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر وأنشأ "مجموعة سياسية" لإعداد ورقات تتعلق بالوضع المحدد. وقد رحب القادة السياسيون والمؤسسون من ألبان كوسوفو بالمبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الاتصال لتسوية وضع كوسوفو، وهي المبادئ التي أرسلها فريق الاتصال إلى الرئيس روغوف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، (S/2005/709، المرفق). وفي الجلسة العامة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت جمعية كوسوفو بالإجماع قراراً يؤكد مجدداً الإرادة السياسية لشعب كوسوفو من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في كوسوفو. ونص القرار على منح وفد كوسوفو ولاية فيما يتعلق بعملية تحديد وضعها مستقبلاً. واعتمد برلمان صربيا والجبل الأسود في بلغراد قراراً مماثلاً في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع فريق كوسوفو التفاوضي مع مبعوثي الخاص، وقدم وثيقة تحدد برنامجاً فيما يتعلق بمفاوضات وضع كوسوفو، بما في ذلك التزام الفريق بالحقوق المتساوية لطائفتي الأغلبية والأقلية استناداً إلى حكم القانون. وأكد ممثلي الخاص بصورة متكررة ضرورة إشراك المجتمع المدني وجماعات المرأة، ولا سيما ممثلي طائفة الأقلية، في هذه العملية. بما يكفل أن يكون لهم رأي في رسم مستقبل كوسوفو. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر أنشأ الفريق التفاوضي "لجنة استشارية للأقليات"، لتقديم المشورة فيما يتعلق بقضايا الأقليات. ويبدو أن الفريق

ومجموعاته السياسية يحرزان بصفة عامة تقدما في هيئة بريشتينا لعملية تحديد الوضع، ولو أنه لا يزال يتعين الاتفاق على المقترحات التفصيلية بشأن بعض المسائل المحددة.

باء - مشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية وفي المؤسسات المؤقتة

٥ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتدني مشاركة قادة صرب كوسوفو في العملية السياسية. وظل ممثلو القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، التي تمثل الحزب الصربي الرئيسي في كوسوفو، بمنأى عن المشاركة في المؤسسات المؤقتة. وفي الوقت ذاته، اشترك المجلس الوطني الصربي لشمال كوسوفو بنشاط أكبر مع البعثة، وحاول سد الفجوة التي خلفتها القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا باعتباره المحاور المحلي الرئيسي مع المجتمع الدولي. وقد نُظر إلى تعيين ساندا راسكوفيتش - إيفيتش في منتصف أيلول/سبتمبر، رئيسا جديدا لمركز التنسيق الصربي لكوسوفو، كتعبير عن نية سلطات بلغراد اتخاذ دور أكثر حزما في القرارات السياسية المتعلقة بكوسوفو، وزيادة تعزيزها من خلال منسقي المركز في الميدان.

ثالثا - الحالة الأمنية

٦ - لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو هشة، وإن تكن مستقرة عموما. واستمرت حوادث العنف، بما في ذلك شن هجمات عديدة على الشرطة، وأهمها إطلاق النار على أرفع ضابط صربي في كوسوفو في دائرة الشرطة في كوسوفو الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ طالب من صرب كوسوفو، عن إصابته بجرح نتيجة إطلاق النار عليه من مركبة متحركة، وأدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات، وتبادل الهجمات بين الطوائف العرقية في منطقة الأغلبية الصربية في كوسوفو في منطقة غراسانيتشا بالقرب من بريشتينا. وأفادت التقارير بعد ذلك أن الجرح الذي أصاب الطالب كان بفعله هو. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصابت قنبلة صاروخية حافلة كانت في طريقها إلى بلغراد وعلى متنها أحد عشر مسافرا (٧ منهم من ألبان كوسوفو، و ٣ من البوشناق، وواحد من صرب كوسوفو)، إلا أن القنبلة لم تنفجر. كذلك تفيد تقارير مستمرة عن إقامة نقاط تفتيش غير قانونية في الأماكن النائية أثناء الليل على يد رجال مسلحين يرتدون الزي الرسمي. وتسهم هذه الحوادث في خلق مخاوف من انعدام الأمن، وخاصة بالنسبة لأفراد طوائف الأقليات. وجدير بالملاحظة أن الدوافع الجنائية لا العرقية قد تكون هي سبب بعض الحوادث الأخيرة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن بعض الحوادث يتصل على الأرجح ببداية عملية وضع كوسوفو مستقبلا ويرمي إلى التأثير عليها. وقد وجه ممثلي الخاص مفوض الشرطة في البعثة إلى اتخاذ تدابير صارمة لتعزيز الأمن لجميع سكان كوسوفو، بما في ذلك

زيادة الدوريات المتنقلة والراحلة، فضلا عن زيادة نقاط تفتيش المركبات في شتى أنحاء كوسوفو.

رابعاً - المعايير

٧ - كان التقدم بطيئاً في تنفيذ المعايير أثناء فترة التقرير. ويتمثل الجانب الإيجابي في هذا الصدد في حدوث زيادة في توظيف عناصر من الأقليات في الحكومة المركزية وفي فيلق حماية كوسوفو. وقد اضطلع الفيلق أيضاً بمشاريع إنسانية ومشاريع تعمير كثيرة، أفادت جميع طوائف كوسوفو. وبالرغم من وقوع عدد من الحوادث الأمنية، تحسنت حرية التنقل. واكتملت المرحلة الأولى من أعمال ترميم الكنائس الأورثوذكسية الصربية التي تضررت أثناء حوادث العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبدأت مشاريع تيسير عمليات العودة أو وضعت لها خطط في بلديات كوسوفو الرئيسية. واعتمدت ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٦ في موعدها المقرر، وعُززت عملية إدارة الميزانية طوال عام ٢٠٠٥، وجرى التفاوض على خطاب للنوايا مع صندوق النقد الدولي. ومضت عملية الخصخصة قدماً بسرعة، واتخذت خطوات لتحسين حماية حقوق الملكية.

٨ - وفي الوقت ذاته حدثت حالات تأخير أو انتهاكات في تنفيذ جميع المعايير، باستثناء المعايير المتعلقة بحقوق الملكية وفيلق حماية كوسوفو. ويلزم إحراز تقدم على وجه السرعة لتمكين جمعية كوسوفو من أن تصبح منتدى مركزياً للنقاش الديمقراطي. ومن الضروري أيضاً احترام الخدمة المدنية المستقلة وتوحيدها لكي تكون فعالة. ولا يزال يتعين على جمعية كوسوفو أن تسمي أعضاء مؤسسات مكافحة الفساد. وقد ازداد التهريب الموجه إلى موظفي الجهاز القضائي. وأثرت الحوادث الأمنية التي وقعت في الصيف الماضي مؤقتاً في حرية تنقل طوائف الأقليات. ولا يزال معدل عمليات العودة منخفضاً جداً. ولم يكن هناك مناص من أن يتحول عدم التيقن الذي يكتنف عملية وضع كوسوفو مستقبلاً إلى عامل مثبط لعودة المشردين داخلياً إلى كوسوفو، غير أنه لا يزال يتعين على مؤسسات كوسوفو المؤقتة اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين الراغبين في العودة من القيام بذلك. ويتعين على حكومة بلغراد أن تسهم في عملية العودة بالتوقيع على بروتوكول بشأن عمليات العودة يقره الفريق العامل للحوار المعني بعمليات العودة.

٩ - وتتطلب تلبية المنظور الأوروبي الطويل الأجل بالنسبة لكوسوفو أن يجري تنفيذ المعايير بصورة فعالة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وثيقة جديدة للشراكة الأوروبية بالنسبة لكوسوفو ضمن عملية الاستقرار والانتساب الأوسع لغربي البلقان التي يضطلع بها الاتحاد. وتشمل الشراكة هذه المعايير، باعتبارها من متطلبات المنظور

الأوروبي الطويل الأجل بالنسبة لكوسوفو، فتؤكد بذلك على ضرورة مواصلة اعتبارها نقطة أساسية في الجهود التي تبذلها المؤسسات المؤقتة طوال عملية تحديد وضع كوسوفو وما بعدها. وقد شرعت حكومة كوسوفو في إعداد آليات وهياكل ترمي إلى تحقيق أهداف ومتطلبات وثيقة الشراكة. وفي الوقت ذاته، ستظل الأفرقة العاملة المعنية بمعايير المؤسسات المؤقتة وهياكل الرصد والإبلاغ المعنية بالمعايير قائمة، وسيعاد تنشيطها خلال الفترة التي تسبق تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً.

خامسا - اللامركزية

١٠ - بالرغم من بعض التطورات المشجعة، لا يزال التقدم فيما يتعلق بإصلاح الإدارة المحلية غير متكافئ. ففي آب/أغسطس، وقع ممثلي الخاص قراراً تنفيذياً لإقرار ترسيم حدود أراضي خمس وحدات بلدية نموذجية، اثنتين في مناطق ألبان كوسوفو واثنتين في مناطق صرب كوسوفو ومنطقة واحدة تضم أغلبية من أتراك كوسوفو. وتم بعد ذلك بنجاح الشروع في ثلاثة مشاريع نموذجية لتطبيق اللامركزية في مناطق الأغلبية من ألبان كوسوفو وأتراك كوسوفو، وذلك بدعم من البعثة. وبالرغم من أن جمعيات تلك الوحدات البلدية النموذجية الثلاث تفتقر إلى أماكن مناسبة، إلا أنها اجتمعت بصورة منتظمة. ومن ناحية ثانية، توقف إنشاء وحدة بلدية نموذجية في المنطقة التي تسكنها أغلبية من صرب كوسوفو، بسبب رفض مؤسسات كوسوفو المؤقتة تحديد الوحدات البلدية النموذجية التي تسيطر عليها أغلبية ساحقة من صرب كوسوفو، ولا سيما في حالة الوحدة البلدية النموذجية في غراسانيتشا، فضلاً عن إصرار صرب كوسوفو على أن تضم الوحدات النموذجيتان أغلبية ساحقة من صرب كوسوفو قبل النظر في المشاركة. وركز اجتماع عقد على المستوى الوزاري في فيينا في ١٦ أيلول/سبتمبر بين ممثلي بريشتينا وبلغراد على المنظورات الطويلة الأجل لإصلاح الإدارة المحلية في كوسوفو. وواصلت الهياكل المشتركة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، والتي تتألف من مجلس توجيهي وخمسة أفرقة عاملة أنشئت في شباط/فبراير ٢٠٠٥، العمل في مجالات رئيسية لإصلاح الإدارة المحلية هي التشريع، والمالية المحلية، والمشاريع النموذجية، وبناء القدرات، ونقل الصلاحيات. وقد أحرز بعض التقدم، وإن لم يكن بنفس القدر، في جميع هذه المجالات. وبعد أن شارك ممثلو صرب كوسوفو في أول العملية، انسحبوا منها في آب/أغسطس ولم يعودوا إلى بعض الأفرقة العاملة إلا عندما أوشك عام ٢٠٠٥ على الانتهاء.

سادسا - الحوار

١١ - أظهر الحوار بين بريشتينا وبلغراد خلال فترة التقرير، علامات تقدم طفيفة على المستوى السياسي، إلا أنه ركز بعد ذلك على المستوى التقني. وعلى المستوى السياسي، عقد اجتماع على المستوى الوزاري في فيينا معني بإضفاء طابع اللامركزية، وعقد أيضا اجتماع لوزراء الثقافة المعنيين في بلغراد في ٢٣ أيلول/سبتمبر تلاه اجتماع للمتابعة عقدوه في بلغاريا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر. وعلى المستوى التقني، واصلت الأفرقة العاملة الأربع المعنية بالحوار المباشر الاجتماع على المستوى التقني - في بريشتينا وبلغراد بالتناوب، بشأن مسائل كالطاقة والأشخاص المفقودين وعمليات العودة والنقل والاتصالات. إلا أن التقدم كان محدودا منذ أيلول/سبتمبر، ومع الشروع في عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا، ازداد فتور الطرفين بالنسبة للمشاركة في إجراء الحوار المباشر بصورة بناءة. ومع أن الحوار بشأن التعاون التقني أدى إلى إيجاد درجة من الثقة بين المشاركين وعزز المناقشة الرسمية وغير الرسمية بين أعضاء الوفود، إلا أنه لم يسفر إلا عن أثر طفيف، إن كان ثمة أثر قد تحقق، بالنسبة لجمهور كوسوفو. ويعزى هذا، إلى حد ما، إلى قلة الاهتمام على مستوى رفيع في حكومة كوسوفو بالعمل المهم الذي تقوم به الوفود وعدم تعضيد ذلك العمل، والافتقار إلى الإعداد التقني المناسب من جانب تلك الوفود، ولم يؤثر ذلك على العمليات التقنية الجارية فحسب، بل إنه قد يؤثر أيضا على الجوانب الأوسع للحوار. ولم تشارك سلطات بلغراد من جانبها في حوار مع البعثة أو مع المؤسسات المؤقتة بأي درجة ملحوظة بشأن المسائل العملية التي يمكن أن تحسن ظروف صرب كوسوفو.

سابعا - التراث الثقافي والديني الأرثوذكسي الصربي

١٢ - مضى العمل بصورة جيدة بشأن إصلاح وحماية التراث الثقافي والديني الأرثوذكسي الصربي وأصبح يمثل أحد المجالات الرئيسية للاتصال بين المؤسسات المؤقتة وممثلي صرب كوسوفو. وقد بدأت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تحت إشراف لجنة تنفيذ الترميم المشتركة التي يرأسها مجلس أوروبا، أعمال ترميم الكنائس الأرثوذكسية الصربية التي تضررت في آذار/مارس ٢٠٠٤. واكتملت في نهاية عام ٢٠٠٥ المرحلة الأولى لتوطيد وحماية ٣٠ موقعا ثقافيا تراثيا مولته المؤسسات المؤقتة بالكامل تقريبا. ومن المقرر القيام بالمزيد من أعمال الترميم الواسعة النطاق ومواصلتها في ربيع عام ٢٠٠٦. وقد رحبت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بالقرار التنفيذي لممثلي الخاص بإنشاء منطقة محددة خاصة في النطاق الواقع في وادي ديكاني وما حوله، وهي منطقة توجد فيها صومعة فيسوكي ديكاني الأرثوذكسية الصربية. وبعد عقد مؤتمر للمانحين في أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت منظمة اليونسكو في باريس في

٩ كانون الأول/ديسمبر أول دورة للجنة الخبراء المعنيين بترميم وحماية التراث الثقافي في كوسوفو. وقررت اللجنة تنفيذ ١٤ مشروعا يربو مجموع تكاليفها على ٣ ملايين دولار، والقيام بتنسيق عملها بصورة وثيقة مع لجنة تنفيذ التعمير والبعثة، والمؤسسات المؤقتة.

ثامنا - استعراض نقل مزيد من الصلاحيات في قطاعي حكم القانون والأمن الداخلي

١٣ - مضت البعثة قدما فيما يتعلق بنقل مزيد من الصلاحيات إلى المؤسسات المؤقتة، ولا سيما في مجالي سيادة القانون والأمن، حيث تعد المشاركة المحلية بالغة الأهمية لنجاح مكافحة الجريمة. وتتمتع خمس من ست مناطق في كوسوفو الآن بوجود قادة لدوائر الشرطة في كوسوفو، كما نقلت مراكز الشرطة جميعها وهي ٣٣ مركزا إلى تبعية دائرة شرطة كوسوفو من حيث العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع سجون ومراكز اعتقال عديدة الآن لإشراف مدراء محليين. وكان قيام البعثة بإصدار النظام القانوني لإنشاء وزارتين جديدتين للعدل والشؤون الداخلية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بمثابة خطوة رئيسية للأمام. وسيقوم ممثلي الخاص برصد التعيينات بصورة وثيقة في هاتين الوزارتين لضمان أن يكون التعيين فيهما على أساس الجدارة، ووفقا للقانون. وفي هذه المرحلة الأولى، تناط بالوزارتين مسؤوليات قانونية وتقنية ومالية وإدارية فيما يتعلق بالشرطة والعدل، ولن يجري نقل المزيد من السلطات المهمة، من قبيل السيطرة على العمليات، إلى شرطة كوسوفو أو إلى دائرة كوسوفو الإصلاحية إلا بعد الحصول على تقييم إيجابي من ممثلي الخاص فيما يتعلق بأداء الوزارتين الجديدتين في الشهور الثلاثة الأولى لوجودهما، وأن يكون هذا النقل مرهونا بتحقيق هذا التقييم الإيجابي. فإذا ثبت أن نتيجة التعاون كانت إيجابية، ستشمل الخطوة المقبلة لعملية النقل تعيين نائب لقائد الشرطة في دائرة شرطة كوسوفو يعمل مباشرة بتوجيه من وزير الشؤون الداخلية مع استمرار خضوعه للسلطة العامة لمفوض الشرطة في البعثة ولممثلي الخاص. وفي هذا السياق، تم توقيع نظام بشأن إطار المبادئ التوجيهية لدائرة الشرطة في كوسوفو ينص على ضرورة قيام أساس قانوني وحلقي سليم لدائرة شرطة كوسوفو التي ستنتج عن ذلك. وينص هذا النظام أيضا على توفير ضمانات للأقليات، كما يمهّد السبيل لإنشاء مؤسسات جديدة أخرى في كوسوفو في مجال السلامة العامة من قبيل مفتشية الشرطة وأكاديمية كوسوفو للتعليم والتنمية في مجال الخدمة العامة. وقد أنجزت أعمال كبيرة أيضا فيما يتعلق بعملية استعراض قطاع الأمن الداخلي، وهي آلية ترمي إلى إعداد هيكل أممي داخلي يخضع للمساءلة وزهيد التكاليف في كوسوفو، يستهدف دمج المسؤوليات

المنقولة والمستقاة في سياق نظام أمني مترابط. وقد ترأس ممثلي الخاص الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية باستعراض قطاع الأمن الداخلي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

تاسعا - الترتيبات المقبلة المحتملة بعد تحديد وضع كوسوفو مستقبلا

١٤ - تنص المبادئ التوجيهية لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا التي أعدها فريق الاتصال، على ضرورة توافر وجود مدني وعسكري دولي في كوسوفو لبعض الوقت من أجل الاضطلاع بمهام من قبيل مهمة الإشراف على الامتثال لأحكام تسوية وضع كوسوفو مستقبلا، بما يكفل الأمن وحماية الأقليات، ورصد ودعم التنفيذ المتواصل للمعايير. وفي تشرين الأول/أكتوبر شرع ممثلي الخاص في إجراء مشاورات بغرض إعداد التقييم التقني لاحتياجات المشاركة الدولية المقبلة المحتملة في كوسوفو، دون المساس بنتيجة عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وتجري البعثة هذا التقييم بالاشتراك مع المنظمات الشريكة لها مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي مع صناديق ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين الموجودين في كوسوفو. وتركز البعثة على أربعة مجالات رئيسية هي سيادة القانون، والحكم الرشيد؛ والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وقضايا الأقليات والمسائل الاقتصادية والمالية. وتعد مشاركة الشركاء الدوليين في هذه الآلية كبيرة الأهمية على اعتبار أن مشاركتهم المستمرة في كوسوفو ستظل تمثل عنصرا رئيسيا لكفالة الامتثال لأحكام تسوية وضع كوسوفو، وللمحافظة على الاستقرار في كوسوفو، وفي المنطقة، في نهاية المطاف.

عاشرا - ملاحظات

١٥ - أرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالشروع في عملية ترمي إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. وقد أصبح وضع كوسوفو مستقبلا المسألة السياسية الأولى في كوسوفو التي تجري متابعتها عن كثب في المنطقة. ولا يزال زعماء كوسوفو السياسيون يبذلون جهودا هامة للإعداد لعملية تحديد الوضع المقبل. وقاموا بإنشاء فريق للتفاوض واعتمدوا منهجا سياسيا.

١٦ - وعلى الرغم من ترحيبي بهذه التحضيرات لعملية تحديد الوضع مستقبلا، فإني أشعر بقلق جدي إزاء حالات التأخير أو الانتكاسات التي حدثت في معظم جوانب تنفيذ المعايير. ويعتبر تنفيذ زعماء كوسوفو السياسيين ومؤسسات كوسوفو السياسية لهذه المعايير بمثابة التزام تجاه شعب كوسوفو ولا بد من مواصلته بكل نشاط. وإني أحث زعماء كوسوفو بقوة على تحديد جهودهم لكفالة إحراز تقدم موضوعي عاجل ومطرّد في تنفيذ المعايير. فهذا

التقدم سيقدم للمجتمع الدولي إشارة هامة على رغبة زعماء كوسوفو في تهيئة الأسس اللازمة لبناء مجتمع ديمقراطي مستدام ومتعدد الأعراق يمكن أن تعيش فيه جميع الطوائف في كرامة وأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون النتائج التي تتحقق في تنفيذ المعايير عاملاً هاماً في تحديد سرعة العملية السياسية التي ترمي إلى تحديد وضع كوسوفو مستقبلاً والتقدم المحرز في هذه العملية. كما سيساهم إحراز أي تقدم في الجوانب الرئيسية من تنفيذ المعايير كعمليات العودة والحوار والاتصال بطوائف الأقلية في كوسوفو، فضلاً عن تحقيق اللامركزية، في تخفيف حدة التوترات السياسية بين الطوائف.

١٧ - ومن المهم أيضاً كفالة مشاركة زعماء صرب كوسوفو الفعالة في مؤسسات كوسوفو على الصعيدين المركزي والمحلي. ولا بد لتحقيق ذلك، من قيام السلطات في بلغراد بتشجيع زعماء صرب كوسوفو، بدلاً من تثبيط همهم، على المشاركة البناءة في المؤسسات المؤقتة، ولا سيما في المؤسسات المعنية بالمسائل العملية. فهذا ما سيتيح لهم الإعراب عن شواغلهم، ويسهم في تحقيق تحسينات ملموسة في ظروف عيش طائفتهم في كوسوفو ويكفل مراعاة مصالحها.

١٨ - وهناك خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه تتمثل في المشاركة الكاملة لصرب كوسوفو في عملية إصلاح الحكم المحلي، بدعم من مستشارين تسميهم السلطات في بلغراد. وإني أحث السلطات في بلغراد بقوة على القيام بدعم مشاركة صرب كوسوفو الكاملة في عملية تحقيق اللامركزية التي مقرها في بريشتينا بدلاً من معارضتها. وأهيب بزعماء المؤسسات المؤقتة التنفيذ الفعال لوحدات البلدية النموذجية والعمل على الإصلاح الشامل للحكم المحلي. وتحتاج هذه العملية إلى أن تمضي قدماً الآن، حتى يتاح لها أن تساهم في محادثات الوضع المقبل.

١٩ - وتم إحراز بعض التقدم على الصعيد التقني في الحوار المباشر بشأن المسائل العملية التي تحظى باهتمام مشترك بين بريشتينا وبلغراد، بالرغم من تصلب مواقف الطرفين مؤخراً. وإني أرحب بالاجتماعات الأولى التي عقدت على المستوى الوزاري بين ممثلي المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وحكومة صربيا والجبل الأسود بشأن اللامركزية والمسائل الثقافية. وأحث من يعنيه الأمر على دفع هذه المناقشة قدماً، لأن الحوار المباشر على كل من الصعيدين السياسي والتقني يعد أداة أساسية لدفع العملية السياسية. وينبغي لهذه المبادلات أن تكمل وتعزز الحوار الذي ييسره مبعوثي الخاص من أجل عملية تحديد الوضع مستقبلاً حتى يتسنى تهيئة بيئة من الثقة المتبادلة.

٢٠ - ولا يزال العدد الإجمالي للاجئين والمشردين العائدين إلى كوسوفو منخفضاً جداً. وإني أهاب زعماء كوسوفو على كل من الصعيدين المحلي والمركزي أن يضاعفوا جهودهم من أجل الاتصال بطوائف الأقلية، ولا سيما صرب كوسوفو دون تحفظ، والإعراب عن دعمهم لمن يرغبون في العودة. ويمكن لزعماء كوسوفو، بإبداء التزامهم السياسي والمالي للعائدين بشكل واضح، أن يساهموا في تخفيف حدة التوترات السياسية بين الطائفتين وتحقيق نتائج ملموسة للجميع في كوسوفو. وإني في الوقت نفسه، أهاب بالسلطات في بلغراد أن تعمل بشكل بناء مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بشأن المسائل العملية التي يمكن أن تحسن من ظروف عيش أفراد الجالية الصربية الذين لا يزالون في كوسوفو وآفاق مستقبلهم.

٢١ - وتعتبر زيادة الحوادث الأمنية الخطيرة، بما في ذلك الحوادث التي قد تكون استهدفت صرب كوسوفو لأسباب عرقية، سبباً آخر من الأسباب التي تدعو إلى القلق. وينبغي إدانة مرتكبي هذه الجرائم، أيما كانت دوافعهم، بأشد العبارات. وإني أدعو زعماء كوسوفو ومؤسستها إلى العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لكفالة محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

٢٢ - وإني أهاب بالمجتمع الدولي، ونحن على أبواب محادثات الوضع المستقبلي، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفريق الاتصال، أن يواصل دعمه القوي للعملية. وأرحب بالمبادئ التوجيهية التي أعدها فريق الاتصال بشأن التوصل إلى تسوية لوضع كوسوفو. وتحتاج الفترة الصعبة القادمة إلى المشاركة السياسية الكاملة من المجتمع الدولي لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليها بموجب قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٢٣ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، سورين جيسين - بترسن ولموظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لما يبدونه من إخلاص والتزام مستمرين بقيم وأهداف الأمم المتحدة ولصمودهم في أداء واجباتهم الشاقة في ظروف صعبة. كما أود أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو ولشركائنا في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وللاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات والوكالات الأخرى وللمساهمين والمناخين لما أبدوه من التزام ودعم سياسي وعملي قيم.

المرفق الأول

تقييم في للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو

أعده الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١ - استمر تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولو بوتيرة أبطأ من الفترات السابقة. وكان أغلب التقدم المحرز باديا للعيان في حقوق الملكية والاقتصاد؛ وأقله في العودة المستدامة للاجئين، وحقوق الطوائف وأفرادها، والحوار التقني. ويسجل هذا التقييم التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والأولويات الملحة.

عمل المؤسسات الديمقراطية: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - اعتمد البرلمان نظاما داخليا محسنا. زيادة الالتزام بالقواعد: لم تجر أية انتهاكات كبرى خلال الجلسات العامة (استمرت بعض الانتهاكات الإجرائية). وعقدت جلسات علنية بشأن ١١ مشروع قانون. وأنشئ مؤتمر للنساء ضم كل الأحزاب وأفراد الأقليات.

٣ - واصل واضعو التشريعات والبرلمان الاعتماد على مساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعديل التشريع لضمان ملائمة تقنيا وامتثاله للإطار الدستوري وللصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم البعثة حاليا باستعراض عشرة قوانين اعتمدها البرلمان للتحقق من توافقها مع المعايير الدولية؛ وتحتاج خمسة إلى التنقيح لتمثل للإطار الدستوري. وتطلب قانون اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام التعديل الذي أدخلته البعثة لضمان استقلالية اللجنة. واستمرت صياغة القوانين التي تؤثر على المرأة بشكل كبير - كالقوانين المتعلقة بالأسرة والإرث - واعتمادها دون تشاور مع المجموعات النسائية.

٤ - وتدهور التزام المجالس البلدية بأنظمتها الداخلية: تطلبت ٧ انتهاكات جسيمة ارتكبتها السلطات البلدية تدخل البعثة منذ أيلول/سبتمبر. وزادت المشاورات العامة بشأن التشريعات البلدية.

٥ - إثر اجتماع عقده كبار قادة بلغراد في ١٨ تموز/يوليه، استمر أعضاء أكبر حزب يمثل صرب كوسوفو، القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، في النأي بأنفسهم عن برلمان كوسوفو وعن حكومتها. وقد اتخذ هذا القرار رغم اعتراضات قادة صرب كوسوفو الراغبين في المشاركة، وقوض أوجه التحسن السابقة التي عرفها الحوار بين طوائف كوسوفو، بما فيها مشاركة القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا في الأفرقة العاملة الأولى المعنية باللامركزية.

٦ - وتطلب الأمر تدخلا دوليا متكررا لضمان امتثال لجنة التعيين في الوظائف العامة العليا للقانون. فقد جرى تسريح خمسة أمناء دائمين وأربعة موظفين كبار من وزارة الخدمات العامة دونما مراعاة للأصول القانونية السليمة. وشرعت هيئة المراقبة المستقلة للخدمة المدنية في الاستماع لحالات الاستئناف التظلمية بدءا من الموظفين المدنيين من المستوى المتوسط، وفي استعراض التعيينات على مستوى رؤساء الأقسام بالإضافة إلى امتثال أرباب العمل لقانون الخدمة المدنية.

٧ - وقد أنشئت لجنة وزارية مشتركة لرصد إمكانيات وصول الأقليات للعمل في الدوائر العامة.

٨ - ويمثل تشغيل الأقليات في الوزارات المركزية ١٠,٦٨ في المائة (٩,٦ في المائة في كانون الثاني/يناير، و ١٠,٢ في المائة في نيسان/أبريل، والهدف هو ١٦,٦ في المائة). وقد بلغت ١٧ من ٣٠ بلدية أهدافها أو تجاوزتها؛ وحققت ٧ منها نسبة ٧٠ في المائة من الهدف أو تجاوزتها. ووضعت وزارة الخدمات العامة نظاما لرصد التشغيل في مؤسسات كوسوفو حسب الجنس والطائفة والمستوى. وقد أثر تقليص الحجم المحكوم باعتبارات الميزانية على نحو مناوئ على توظيف الأقليات في ٦ بلديات (فوتشيتري/فوسترن، وبيتش، وبيجي/بيتش، إستوك، وجياكوفي/دياكوفيتسا/فوشي/كوسوفو بولييه، فيريزي/أوروسيفاتش).

٩ - ووافقت الحكومة على قانون تقديمي بشأن استخدام اللغات؛ وأثيرت اعتراضات في البرلمان. وعقدت اجتماعات في البرلمان بكل اللغات الرسمية. وكانت اجتماعات المجلس البلدي تترجم كلما كان أعضاء من الأقليات حاضرين؛ وقد قللت عدم كفاية المعدات والموظفين من جودة الترجمة. و ٢٣ بلدية ممثلة كليا أو جزئيا فيما يتعلق بإشارات الطريق؛ و ٢٢ منها ممثلة كليا أو جزئيا فيما يتعلق بالإشارات في البنايات البلدية. ولكل الوزارات و لـ ١٨ بلدية وحدات لغوية؛ وتعمل ١٥ وحدة بلدية على نحو جيد. وقد استأجرت ١٠ بلديات أخرى أو عينت موظفين للعمل كمترجمين. وتترجم الوثائق الرسمية في ١٤ بلدية وجزئيا في ١٢. وأنشئت آليات لرصد الامتثال اللغوي؛ وهي تؤدي وظيفتها بدرجة معقولة من الفعالية بالنسبة للحكومة المركزية وبالنسبة لـ ١٢ بلدية.

١٠ - وسيجري العمل على إنشاء مكتب للمساواة بين الجنسين داخل مكتب رئيس الوزراء. وقد وُظف تسعة من الموظفين الـ ١٧ المعتمزم توظيفهم.

١١ - وقد صدر قانون اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام؛ ويجري حاليا تعيين مجلسها. وصادق البرلمان على قانون يتعلق بالبلث العام في قراءة أولى، واستعرضته لجان البرلمان ذات الصلة بالموضوع.

١٢ - وتتألف برامج لغات الأقليات من ٩,٢ في المائة من برامج التلفزيون العمومي و ١٢,٥ في المائة من برامج الإذاعة العمومية. وتبث ٣٠ من أصل ١١٨ محطة بث بلغتين على الأقل؛ وتقدم ١٨ برامج منتظمة بلغة طائفة الروما. وتتضمن استراتيجية البث للأقليات إنشاء صندوق لوسائل إعلام الأقليات لدعم توفير القطاع الخاص والعام لوسائل إعلام موجهة للأقليات ومتعددة الإثنيات؛ وقد التزمت الحكومة بدفع ٥٠.٠٠٠ يورو لهذا الغرض.

١٣ - وأيدت الصحف اليومية والأسبوعية الـ ١٣ الأساسية جميعها قانون الصحافة. وأنشئ مجلس للصحافة (تولى مقعدي نائبي الرئيس فيه أحد ألبان كوسوفو وأحد صرب كوسوفو) لرصد تنفيذ القانون.

١٤ - وتواصل الهياكل الموازية العمل في كل البلديات حيث تعيش مجموعات هامة من صرب كوسوفو. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، كتب رئيس مركز التنسيق لكوسوفو في بلغراد إلى بعض العاملين من صرب كوسوفو على الأقل أن

”على كل من يقيمون علاقات عمل مع بعض المؤسسات خارج اختصاصات جمهورية صربيا (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو...) أو يرتبطون بأي شكل في المؤسسات نفسها أن يقرروا الاستمرار في علاقة عمل واحدة. وإذا لم يفعلوا ذلك، فإنه سيتم إلغاء علاقات عملهم مع مؤسسات جمهورية صربيا والجليل الأسود“.

وقد فهم أغلب المتلقين هذا على أنه طلب بوقف العمل في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أو معها. وذكر موظفون آخرون من صرب كوسوفو عرضت عليهم عقود عمل من قبل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أنهم منعوا من توقيعها من قبل بلغراد.

عمل المؤسسات الديمقراطية: الأولويات الملحة

١٥ - تمس الحاجة إلى اجتماع البرلمان بوتيرة أكثر من أجل الحوار (دون انتظار تقديم مشروع قانون)، وممارسة إشراف فعال من خلال تمحيص سياسات الحكومة وأدائها وإنفاذها. ويجب أن تتيح أمانة البرلمان وصول الأعضاء بحرية إلى الوثائق.

١٦ - وينبغي تعزيز القدرة على وضع التشريعات. وينبغي أن تكون مشاريع القوانين ملائمة تقنيا ومتوافقة مع الإطار الدستوري وصكوك حقوق الإنسان قبل تقديمها إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو و/أو اعتمادها من قبل البرلمان.

١٧ - وينبغي لكل المجالس البلدية وموظفيها الامتثال لأنظمتها الداخلية واختصاصاتها وللقانون في كل الأوقات.

١٨ - وأفضل من يحدد مصالح صرب كوسوفو ويعززها واحتياجاتهم هم صرب كوسوفو. وفي غياب مشاركة صرب كوسوفو في برلمان كوسوفو وحكومتها، يعمل الإطار الدستوري والاجتمع الدولي ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على تحديد هذه المصالح والاحتياجات وحقوق صرب كوسوفو وعلى تعزيزها وحمايتها. وينبغي لصرب كوسوفو المشاركة في برلمان كوسوفو وحكومتها ووزاراتها لضمان تحديد حقوقهم واحتياجاتهم ومصالحهم وتعزيزها وحمايتها على أفضل وجه.

١٩ - ويعد إصلاح الإدارة العامة أولوية ملحة. فآليات المساءلة والكفاءة المهنية في مجال الخدمة المدنية لا تعمل الآن على نحو جيد. وينبغي استخدام نظم التقييم وإدارة الأداء بفعالية. وينبغي احترام إجراءات التشغيل والتسريح والتأديب في كل المؤسسات. وينبغي تنفيذ قرارات لجنة التعيين في الوظائف العامة العليا المتخذة (تحت الضغط الدولي). كما ينبغي أن تعمل اللجنة وفقا لنظامها الداخلي وبهدف ضمان خدمة مدنية تتسم بالكفاءة المهنية وغير مسيئة.

٢٠ - وثمة حاجة إلى فهم واضح لمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي. فآليات التحقيق في مزاعم سوء التصرف ينبغي استخدامها بفعالية. كما ينبغي تأديب المسؤولين المنتخبين والموظفين العموميين المسؤولين عن سلوك غير أخلاقي أو متسم بالاحتيال أو فاسد بشكل فعال.

٢١ - لا تقدم الخدمات العامة الأساسية بدرجة عالية من الجودة لأية طائفة؛ ويعد إدخال تحسينات، وخاصة في التعليم والرعاية الصحية، أولوية ملحة. وتحتاج كل الوزارات والبلديات ومزودي الخدمات الممولين من الميزانية الموحدة لكوسوفو إلى معايير للخدمات العمومية. فالخدمات المعززة والمتاحة أكثر التي يقدمها مزودو الخدمات التابعون لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أساسية في الحد من الطلب على الخدمات التي تقدمها الهياكل الموازية.

٢٢ - وينبغي أن يستمر توظيف أفراد الأقليات وترقية عمال الأقليات المؤهلين إلى المستويات العليا في الوزارات المركزية وبعض البلديات، وخاصة في ديكان، وكلينيه، وفريزاي/أوروسيفاتش، وليوسافيتش، وبيجي/بيتش، وشتم/ستملي. وتحتاج طوائف الأقليات إلى تشجيع أفرادها على تقديم طلبات للحصول على وظائف في الخدمة المدنية ولدى مزودي الخدمات العمومية.

٢٣ - وينبغي للبرلمان أن يعتمد قانونا بشأن استخدام اللغات.

٢٤ - ويلزم أن تكون البلاغات والوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية. وينبغي أن تكون الوزارات قدوة. وعلى كل البلديات أن تضمن عددا كافيا من الموظفين لاحتياجات الترجمة التحريرية والشفوية. وتحتاج ماليسيبي ماليسيبي وزفيتشان إلى مترجمين. كما تحتاج ماليسيبي وديكان ولييوسافيتش وزفيتشان وزوبين بوتوك وستريتشى وكاتشانيك إلى وضع إشارات الطريق بكل اللغات الرسمية. وتلزم أن تكون الإشارات في البنايات العمومية بكل اللغات الرسمية في ماليسيبي وديكان وبريشيتينا وغلوغوفاتس ولييوسافيتش وستريتشى وسكندراي/سرييتشا وزفيتشان وزوبين بوتوك. وتحتاج الإشارات الممثلة لمطلب اللغة التي تم محوها إلى عمل تصحيح فوري.

٢٥ - وتضطلع النساء بـ ٢٧ في المائة من وظائف الوزارات المركزية و ٢٦ في المائة من الوظائف البلدية، بما في ذلك نسبة عالية من الدرجات غير الفنية. ويقتضى التمثيل في المستويات العليا غير ذي معنى. وينبغي ترقية المؤهلات إلى مستويات اتخاذ القرار في كل وزارة وبلدية. وينبغي إشراك الموظفين المتخصصين في الشؤون الجنسانية في اتخاذ القرار. وعلى كل البلديات الاستشارة مع الطوائف والنساء بشأن مشاريع القوانين. ويحتاج مكتب المساواة بين الجنسين إلى اعتماد من الميزانية وإلى تحديد واضح لمسؤولياته. كما ينبغي تحديث خطة عمل كوسوفو لتحقيق المساواة بين الجنسين وكذا تحديد آليات المساءلة وتنفيذها.

٢٦ - وعلى هيئة إذاعة وتلفزيون كوسوفو زيادة البرامج بلغات الأقليات. كما تحتاج استراتيجية البث للأقليات إلى التنفيذ.

٢٧ - وتواصل وسائط الإعلام المطبوعة في كوسوفو نشر تقارير عن قضايا الأقليات لكن من منطلق سلبي إلى حد كبير. والصحف الناطقة بالصربية والمستوردة من صربيا ذاتها كثيرا ما تتضمن تغطيات إخبارية مضللة بشأن كوسوفو، ولا يمكن القول إنها تخدم على نحو ملائم قراء اللغة الصربية في كوسوفو. ومن شأن وسائط الإعلام أن تخدم شعب كوسوفو بشكل أفضل إذا ساهمت في الإعلام والفهم دون زيادة حدة التوترات.

سيادة القانون: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢٨ - وجهت الاتهامات لـ ٤٢٦ شخصا فيما يتصل بأعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ (٢٠٩ إدانات، و ١٢ حكما بالبراءة، و ١١٠ قضية تنتظر البت، و ٩٥ قضية أُسقطت). وقد حكمت محكمة مقاطعة غييلان/غنيلان على ستة من ألبان كوسوفو بـ ٣٨ سنة سجنا (إجمالا) على جرائم ارتكبت خلال أعمال العنف تلك. وبالرغم من أن

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تبد في الماضي قلقا من تولي القضاة والمدعين العامين المحليين لقضايا ذات صلة بأعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، فإن تقرير المنظمة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خلص إلى أن رد النظام القضائي لكوسوفو لم يبعث برسالة واضحة إلى السكان تدين هذا النوع من العنف. فقد عهد بالمسؤولية على إجراء التحقيقات إلى الفرق الإقليمية لمكافحة الجريمة التابعة لدائرة شرطة كوسوفو؛ واستمرت التحقيقات على أساس بيانات المخني عليهم والشهود التي جمعتها وزارة داخلية صربيا والجبل الأسود.

٢٩ - وقد انتقلت جميع مراكز الشرطة الـ ٣٣، وجميع المقار الإقليمية باستثناء ميتروفيتشا، وجميع الفرق الإقليمية لمكافحة الجريمة، وكل وحدات المرور الإقليمية، وهيئة الطعون ووحدة منح تراخيص حمل السلاح وخفارة المجتمع المحلي ووحدة معايير الكفاءة المهنية ووحدة الطب الشرعي وفرقة كلاب الشرطة (K9) ووحدة الشؤون الجنسانية إلى سلطة دائرة شرطة كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تدريب ١٧٠٠ من أفراد الشرطة التابعين لدائرة شرطة كوسوفو على مكافحة الشغب. وانتقل مركز اعتقال ميتروفيتشا إلى سلطة دائرة إصلاحيات كوسوفو.

٣٠ - وبقيت دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحيات كوسوفو متعددي الأعراق. ف ١٥,٢ في المائة من مجموع عناصر الشرطة من طوائف الأقليات، حيث يأتي أزيد من ٢٠ في المائة من الضباط ذوي الرتب العالية من مجموعات الأقليات. وتبدو مشاركة المرأة في مؤسسات سيادة القانون لدى المقارنة إيجابية في المنطقة: ٥٠ في المائة من ضباط اتصال المحاكم، و ٧٥ في المائة من المدافعين عن الضحايا، و ٤٥ في المائة من الموظفين الفنيين لوحدة التفتيش القضائي، و ١٧ في المائة من موظفي الإصلاحيات، و ٣٠ في المائة من القضاة، و ١٨ في المائة من المدعين العامين، و ١٤ في المائة من الشرطة.

٣١ - ظلت معدلات البت في الجرائم متقاربة عموما في كل الطوائف.

٣٢ - وتم تلقي ٣ شكاوى بشأن إمكانية تحيز عرقي من القضاة والمدعين العامين. ولم يُزعم في أية من القضايا الـ ١١ التي أُحيلت على مجلس القضاة والمدعين العامين في كوسوفو خلال سنة ٢٠٠٥ حصول تحيز عرقي. ويشكل أفراد طوائف الأقليات ١٠ في المائة من القضاة و ٩ في المائة من المدعين العامين.

٣٣ - وافتتحت خمسة مكاتب لاتصال المحاكم (١٠ حاليا) في مناطق الأقليات: بريلوزي وميتروفيتشا ونوفاك وأوسويان وسيلوفو.

٣٤ - وثمة أكثر من ٤٢ ٣٩٥ قضية متأخرة في المحاكم المدنية.

٣٥ - وأعدت مدونات قواعد سلوك جديدة للقضاة والمدعين العامين.

٣٦ - وتستمر في كوسوفو الجرائم الخطرة والمنظمة والجرائم المالية والاقتصادية، بما فيها جرائم الفساد وغسل الأموال والاتجار كما تستمر عبر المنطقة. وهذه الجرائم، والجرائم المتأصلة في التطرف وجرائم الحرب هي الأصعب على مؤسسات سيادة القانون من حيث مكافحتها بنجاح. فمتابعة التحقيقات بنجاح ودعم الشرطة المحلية والمدعين العامين والقضاة الذين يحققون في هذه الجرائم ويحاكمون مرتكبيها، وإقامة بني منيعة تتسم بالشجاعة والزاهة البيئية للاستجابة بفعالية لهذه الجوانب الأكثر صعوبة من منظور العدالة، تمثل تحدياً مستمراً لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

٣٧ - وقد استمر التهريب ومحاولات تهريب الشهود والعاملين في النظام القضائي. وانسحب جميع القضاة الكوسوفيين في إحدى البلديات متخليين عن النظر في إحدى القضايا بعد تلقي تهديدات. وأبلغ شاهدان عن تهريبهما في قضية قتل وإرهاب. وقتل شاهد في قضية جرائم حرب ودُنست مقرته.

٣٨ - واستمر التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما استمر التعاون القانوني مع الولايات القضائية الأخرى.

٣٩ - ولم يجرز تقدم هام في التصدي للفساد.

٤٠ - وتم اعتماد خطة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبدأ العمل على تنفيذها. وبدأت حملة لمكافحة الاتجار - "ليس للبيع". واستحدثت خطط هاتفية مجاني لمساعدة الضحايا، وفتح مركز مرجعي للضحايا. وواصل مرفق الأمن المؤقت تقديم الدعم لضحايا الاتجار. وحُكم على ثلاثة من مواطني ألبانيا بالسجن مدد طويلة للاتجار بالأشخاص.

سيادة القانون: أولويات ملحة

٤١ - يقتضي الأمر الانتهاء من باقي التحقيقات والملاحقات المتعلقة بأعمال العنف التي وقعت في آذار/ مارس ٢٠٠٤.

٤٢ - ويهدد التهريب سيادة القانون ومؤسسات القضاء عبر كوسوفو ويحول دون الاستثمار الأجنبي. ويقتضي الأمر أن ينظم الزعماء السياسيون لجميع الأحزاب حملة ضد تهريب الشهود والشرطة والقضاة والمدعين العامين وموظفي الإصلاحات - وضد الاعتداء عليهم. والأمر بحاجة إلى سياسات لا تعرف التسامح وإلى أحكام شديدة.

٤٣ - وتحتاج وزارتا الداخلية والعدل المنشأتان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر إلى أن تصبحا هيكلين فعالين للاضطلاع باختصاصات إقرار سيادة القانون حالما تنتقل من بعثة الأمم المتحدة. ويقتضي الأمر أن تشير ترشيحات الزعماء السياسيين للوزراء ونواب الوزراء والأمناء الدائمين لهاتين الوزارتين إلى التصميم والقدرة على حماية سيادة القانون ودعم تطوير الوزارتين لجعلهما من المؤسسات الفعالة لفرض سيادة القانون.

٤٤ - وقد ظل عدد جرائم العنف الخطيرة التي تغذي الكراهية والخوف بين الأعراق منخفض؛ فمستويات أعمال التهريب والمضايقة أعلى. وللجرائم الخطرة وأعمال التهريب والمضايقة لطوائف الأقليات الضعيفة من جميع الأعراق تأثير هام. ويقتضي الأمر تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى القضاء في جميع الحالات.

٤٥ - والقرى بحاجة إلى مزيد من مراكز الشرطة ومراكزها الفرعية ومن مكاتب الاتصال للمحاكم وخفارة المجتمعات المحلية لتعزيز إمكانات وصول الأقليات إلى الشرطة والقضاء. وهناك حاجة إلى مواصلة جهود تعيين قضاة ومدعين عامين من طوائف الأقليات. ومن اللازم تعيين النساء المؤهلات والمنتميات إلى الأقليات في الوحدات الخاصة لدائرة شرطة كوسوفو وترقيتهن إلى المراتب الأعلى في دائرة إصلاحات كوسوفو.

٤٦ - وهناك حاجة إلى أجهزة قانونية ومالية وإدارية فعالة تتوافر فيها معايير الاتحاد الأوروبي للتصدي للجرائم الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. ويقتضي الأمر تنفيذ تشريع غسل الأموال تنفيذا ناجعا.

٤٧ - ولا تزال ممارسة العنف ضد النساء والأطفال والاتجار بهم وغير ذلك من أشكال الاستغلال مستمرة بمستويات لا يمكن قبولها في كوسوفو كما في المنطقة كلها. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل على جميع المستويات لضمان حماية حقوق الإنسان للنساء حماية فعالة. ويقتضي الأمر أن يقود الزعماء السياسيون من جميع الأحزاب وعلى جميع المستويات الرأي العام بالإعلان عن استنكارهم لتلك الجرائم وتأيبدهم للمساواة بين الرجال والنساء في القيمة والمعاملة. ومن اللازم عدم التسامح مطلقا وتشديد الأحكام.

٤٨ - ويقتضي الأمر إنفاذ الأحكام في قضايا القانون المدني والغرامات التي تفرضها المحاكم. فبناء قدرات المحاكم المدنية ضروري للحد من القضايا المتراكمة والاضطلاع بعبء العمل بفعالية.

حرمة التنقل: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٤٩ - زادت حوادث الأمن الخطيرة. فأصابت قذيفة صاروخية حافلة قرب بريزن. وانفجرت قنبلة في سوق ستربتسي. وأطلقت النار على ألبانيين من كوسوفو فأردتهما قتيلين في بريستينا. وقتل صربيان من كوسوفو وأصيب اثنان بجروح في ستربتسي. وانفجرت قنبلة تحت مركبة لدائرة شرطة كوسوفو قرب مقر البعثة. وأصيب القائد الإقليمي لدائرة شرطة كوسوفو في جيلان - وهو عضو الأقلية الأعلى رتبة في الدائرة - بجروح عندما تعرضت مركبته لهجوم في كاتسانيك. وألقيت قنبلة على منزل يملكه صربي من كوسوفو. ودمر بانفجار منزل خال لصربي من كوسوفو في كلوكوث. وأبلغ صربي من كوسوفو بإطلاق النار عليه في سوسيكاء؛ وأثار البلاغ قذف ألبانيي كوسوفو في غراتسانيك بالاحجار. (وثبت فيما بعد من خلال أدلة الطب الشرعي أن إطلاق النار كان على الأرجح ذاتيا ولم يتم من مسافة). وتعرض سبعة ألبانيين من كوسوفو للضرب في شمال متروفيتشا في أربعة حوادث منفصلة. ولم تكن جميع هذه الحوادث بالضرورة عرقية في طابعها - ومن الممكن جدا ألا يكون بعضها قد وقع. ولكنها مع ذلك تزيد من حدة التوترات بين الأعراق. وهي أيضا تؤثر بصفة خاصة على إحساس طوائف الأقليات بالأمن. وردت الشرطة الفعل، وكان من بين التدابير توفير ضعف عدد الدوريات الراجلة في كل بلدية، وإقامة ٥٠ نقطة تفتيش إضافية ثابتة ومتنقلة للمركبات، وتعزيز حالة الاستعداد لحشد الضباط بسرعة استجابة للحوادث.

٥٠ - واستمرت الهجمات على المواقع الدينية والثقافية لطوائف ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بمستويات منخفضة (بمتوسط ٢ في الشهر). وبدت بعض الأفعال عرقية الحافز في طبيعتها، وأفعال أخرى غير عرقية، مثل سرقات الصفائح المعدنية من أسطح الكنائس. وظل عدد الجرائم المبلغ عنها، والمتصلة تحديدا بتنقل الأقليات، منخفضا (بمتوسط ٢ في الشهر).

٥١ - وأخذت طوائف الأقلية تسافر بمزيد من الحرية حول كوسوفو. وفي استقصاء جرى في إطار أحدث تقييم تحريره الشرطة الدولية لحرية التنقل (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر) ذكر ٨٣ في المائة من أصل ٥٨٣ فردا من أفراد الأقليات أنهم سافروا خارج مناطق إقامتهم إلى أجزاء أخرى من كوسوفو. كذلك كان الاتجاه فيما يتعلق بإحساس الأقليات بحرية التنقل صعوديا عامة: إذ قال ٦٩ في المائة ممن شملهم الاستقصاء في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر إن "بوسعهم السفر بأمان في كوسوفو". ويظل بعض الأفراد من جميع الطوائف إلى حد بعيد داخل مناطقهم التي يمثلون فيها الأغلبية.

٥٢ - وتوقفت عمليات الحراسة العسكرية المنتظمة للمسافرين. وخفضت مواقع الحراسة الثابتة لقوة كوسوفو إلى ١٤ موقعا (٥٠ قبل آذار/مارس ٢٠٠٤؛ و ١٣٣ بعد ذلك). وظلت الشرطة توفر حماية لصيقة وعمليات حراسة لرجال الدين الأرثوذكس الصرب المسافرين حول كوسوفو وللزوار من صربيا تحديدا للمواقع الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو.

٥٣ - وفتح جسر أوسترليتز الذي يصل شمال متروفييتشا بجنوبها حركة المرور على مدار الساعة اعتبارا من تموز/يوليه. وعبرت الجسر في الاتجاهين نحو ٨٠ سيارة يوميا طوال آب/أغسطس، وتوقف الرصد بعد ذلك حيث أصبحت حركة المرور مسألة روتينية. على أن صرب كوسوفو الذين يعبرون الجسر لا يشعرون بالأمان في التنقل بحرية في جنوب متروفييتشا؛ ولا يشعر ألبان كوسوفو بالأمان في التنقل بحرية في شمال متروفييتشا.

٥٤ - وندد الزعماء السياسيون بالجرائم بين الأعراق وشجعوا التعاون مع الشرطة في إيجاد حل لها. ولأول مرة منذ عام ١٩٩٩، عقدت اجتماعات عامة بمشاركة صرب كوسوفو في بيك لمناقشة حرية التنقل والأمن. وأخذت مبادرات خفارة المجتمعات المحلية تحدث أثرا إيجابيا في تسع بلديات.

٥٥ - ويوجد لدى ثمان عشرة بلدية مجالس عاملة فعلا للحماية المحلية من الجرائم/لأمن المجتمعات المحلية؛ وهناك ثمانية مجالس منشأة تعمل بشكل جزئي. وقد انتقلت الرئاسة فيها إلى السلطة المحلية.

٥٦ - وافتتحت خمسة خطوط نقل بالحافلات بين المدن بدعم من الميزانية الموحدة لكوسوفو، وهي تربط بين طوائف الأقليات في مناطق بريستينا ومتروفييتشا وبريزرن وجنيان. ويستخدم أربعة منها بشكل جيد (٣٤٧٨ راكبا في تشرين الأول/أكتوبر). ولم تسجل حوادث تهريب أو عنف أو استقالات ترتبط بنقل جماعات الأقليات إلى العمل ومنه، ومن المقرر منح خمسة تراخيص إضافية لمراكز تفتيش المركبات في مناطق الأقليات.

حرية التنقل (الأولويات الملحة)

٥٧ - تحدث الجرائم العنيفة ضد أفراد جميع الطوائف لكن أشد تأثير لها يكون على الأقليات المستضعفة ويؤثر على تصورات العائدين للحالة الأمنية؛ حيث تراوحت نسبة اطمئنان الأقليات للتنقل بحرية بين ٥٥ و ٧٨ في المائة، ويعتمد ذلك على الأحداث التي وقعت قبل إجراء الاستقصاء. وتؤدي أعمال التهريب والشائعات وبعض البيانات السياسية وبعض الأنباء المنقولة إلى اشتداد حالة الذعر وزعزعة الثقة. ويجب أن تتوقف. ويتعين إنشاء

نظام موثوق من أجل تحديد الأعمال التي تمنع و/أو تعوق حرية التنقل. ويتعين على القادة السياسيين ورؤساء البلديات تولي قيادة الرأي العام من خلال الإفصاح عن آرائهم المؤيدة لإتاحة حرية التنقل للجميع، وإدانة جميع الأحداث والأعمال الترهيبية التي تقف في طريقها أو تعوقها بدون تأخير. ويتعين اعتماد سياسات لا تسمح فيها بواسطة الشرطة وأنظمة العدالة.

٥٨ - وتشوب بداية المحادثات المتعلقة بالوضع مستقبلاً وما يثور حولها من مناقشات عامة مخاطر ازدياد التوترات العرقية. وينبغي أن يكفل القادة في بلغراد وبريستينا بالإضافة إلى وسائل الإعلام ألا يكون في بياناتهم والمعلومات التي يبلّغون عنها، أثناء سير المحادثات المتعلقة بالمركز، ما يؤدي إلى تفاقم حدة التوترات و/أو عدم استقرار الأوضاع ونشوب العنف بين الطوائف.

٥٩ - ويتعين على لجان المجتمعات المحلية للشرطة والأمن أن تباشر العمل في بريستينا وأوبيليك، كما ينبغي إنشاء هذه المراكز في زوبين بوتوك. ومن شأن المزيد من خفارة المجتمعات المحلية أن يشجع حرية التنقل ويدعمها.

٦٠ - وينبغي على المسؤولين عن تشغيل وسائل النقل استخدام المزيد من أفراد طوائف الأقليات.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف: التطورات التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٦١ - لم تنزل أعداد العائدين قليلة. ووثقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العودة الطوعية لـ ٩٢٥ فرداً، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ثلثهم من صرب كوسوفو. وبقي ٣٧١ فرداً، من الذين تشرّدوا في آذار/مارس ٢٠٠٤، مشردين حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٢ - وهناك مشاريع عودة جارية في ١٨ بلدية ويخطط لتنفيذ ستة مشاريع أخرى، بينما لا تزال المشاريع في ١٣ بلدية تنتظر توفر التمويل. وأعدت بلدية لينا أول ورقة مفاهيم يجري إعدادها بالكامل بواسطة أطراف فاعلة محلية، وألزمت نفسها بتنفيذها بالكامل. وأبدت ٢٥ بلدية موافقتها على استراتيجيات البلديات المتعلقة بالعودة (ما زالت إحداها في انتظار الموافقة عليها)؛ كما يوجد في ٢٨ بلدية مكاتب عودة عاملة. وعلى وجه الخصوص تحتاج مالميسفو وديكان وزفيكان لتوفير الدعم وتعزيز القبول العام لعمليات العودة.

٦٣ - وهناك عمليات عودة جارية إلى المراكز الحضرية في ١٣ بلدية ويخطط لتنفيذ ٣ عمليات أخرى شبيهة. وعادت ٢٢ أسرة من أسر صرب كوسوفو إلى منطقة كلينا الحضرية، التي أظهرت سلطاتها المحلية قوتها في تزعم عمليات العودة والالتزام بدعمها بدون مساعدة دولية.

٦٤ - وتولّت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية مسؤولية الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بكفالة استيفاء جميع الأشخاص الذين غادروا كوسوفو نتيجة لأحداث العنف التي وقعت خلال آذار/مارس لشروط الأهلية.

٦٥ - وبدء العمل بالإطار الاستراتيجي المتعلق بالطوائف والعودة، في تموز/يوليه. وجرى تحويل التمويل المتعلق بمشاريع العودة، التي جرى تحديدها في عام ٢٠٠٤، من وزارة شؤون الطوائف والعودة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تنفيذ تلك المشاريع. وأحيل عقب ذلك أيضا قسم كبير من التمويل المخصص لمشاريع العودة، التي جرت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٥، إلى البرنامج الإنمائي، حيث تأجل التنفيذ لمدة ستة أشهر (جرى التوقيع على وثائق المشاريع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر) وذلك بسبب الاعتراضات التي أثارها الوزارة فيما يتعلق بشركاء التنفيذ الذين تم الاتفاق عليهم من قبل، وإصرارها على أن تشرف بنفسها على التنفيذ بصورة مباشرة. ولا تملك الوزارة قدرة على التنفيذ كما لا يتوفر لديها التمويل الكافي والقدرة على الإدارة من أجل الاضطلاع بعملية التنفيذ بشكل ناجح (ما زالت قدرة الوكالة الأوروبية للتعمير وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على التنفيذ في طور الإعداد).

٦٦ - وجرى الاتفاق على المستوى الفني بشأن بروتوكول يتعلق بالعودة فيما بين بريستينا وبلغراد، في أيلول/سبتمبر.

٦٧ - واكتمل تنفيذ حملة مكثفة للإرشاد - بعنوان "نستطيع العيش سويا" - بواسطة أفرقة تضم وزراء قامت بزيارة الطوائف المشردة والمتلقية للمساعدة. وساعدت الحملة على التسامح واحترام التنوع وحرية التنقل وحقوق الإنسان وحقوق الملكية، ونادت بإدماج أفراد طوائف الأقليات في المجتمع وتوظيفهم. وانخفض بشكل كبير عقب ذلك معظم الجهود الإرشادية التي يبذلها الوزراء ورئيس الوزراء.

٦٨ - وأوقفت وزارة شؤون الطوائف والعودة العمل على قاعدة بيانات للأشخاص المشردين بغية قياس الإقبال على العودة.

٦٩ - ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم في برنامج إعادة البناء لشهر آذار/مارس، منذ آب/أغسطس. وورد أكثر من ١٧٠ شكوى بشأن نوعية عمليات إعادة تشييد المباني

السكنية؛ وتبين أن ٣٨ منزلاً، من أصل ٤٢ منزلاً قامت البعثة وقوة كوسوفو بتفتيشها، غير صالحة للسكن. وأحيل ملف يوثق النوعية غير المقبولة لعمليات التشييد في سفينباري إلى الحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر؛ وما زالت المسألة في انتظار اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها. ولم يجر الشروع بعد في إعادة بناء الممتلكات التجارية. ولا تزال نسبة ٤٠ في المائة من الممتلكات التجارية المؤهلة للحصول على تعويض بناء ثانوي، وأكثر من نسبة ٢٥ في المائة من الممتلكات التجارية المؤهلة للحصول على مساعدة لبدء العمل، قدرها ٢٠٠٠ يورو، في انتظار التأكيد والدفع. وأدرج في ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٦ مبلغ ٤١٧٠٠٠ يورو، لإكمال تنفيذ برامج إعادة البناء والتعويض وهو مبلغ اعتبر غير كاف. وتؤدي جوانب الفشل هذه إلى زعزعة عمليات العودة والتأثير سلباً على إمكانية حدوث المزيد منها في المستقبل، وإلى إضعاف تأثير الرسالة التي بثتها الحكومة عقب الأحداث مباشرة والتي مفادها أن العنف غير مقبول ولن يُسمح بتكراره.

٧٠ - وافقت المنجزات، في عام ٢٠٠٤، الأهداف المحددة لـ التمويل وفقاً لحصص عادلة بمقدار ١,٥ مليون يورو في مجملها. وأوردت سجلات بعض البلديات حدوث إنفاق خصماً على تمويل أهداف التمويل وفقاً للحصص العادلة بشكل لم يحقق منفعة ملموسة لطوائف الأقليات، وبدا، في بعض الحالات، كأن لا صلة له بهذه الطوائف على الإطلاق.

٧١ - وأدرجت الحكومة في مشروع ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٦ بنداً لتخصيص الأموال للبلديات ذات السجلات الجيدة في مجال معايير التنفيذ وإدماج الأقليات في المجتمع.

٧٢ - ويجري تعميم المشروع الثاني لاستراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان لإجراء المشاورات بشأنه. وقدمت البعثة من أجل كوسوفو أول تقرير سنوي يصدر بموجب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات الوطنية. وحُدِّدَت مراكز تنسيق معنية بحقوق الإنسان في جميع الوزارات. وجرى تعيين مسؤولين عن تكافؤ الفرص في مكتب رئيس الوزراء وخمس وزارات وأربع وعشرين بلدية.

٧٣ - واستمر توفير التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي للألبان والصرب والأتراك. ويجري الإعداد لدورات دراسية بلغة روما. وأعدت وزارة التعليم والبحث العلمي ومنظمة إنقاذ الطفولة في كوسوفو مشروعاً لإنشاء ستة فصول مختلطة (تضم صرب وألبان وأتراك من كوسوفو) على مستوى التعليم قبل الابتدائي في ست بلديات.

٧٤ - وصَدِّقَت الحكومة على خطة العمل الشاملة المتعلقة بتنفيذ قانون مكافحة التمييز، الذي يشتمل على حملات إعلامية ودورات تدريبية؛ حيث تقرر بدء التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٧٥ - وينتظر تنظيم يتعلق بإنشاء فريق خبراء استشاري لحقوق الإنسان الموافقة من المقرر.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها: الأولويات الملحة

٧٦ - يتعين الشروع في تنفيذ مشاريع العودة لسنة ٢٠٠٥. ويتعين أيضا بدء العمل على قاعدة بيانات الأشخاص المشردين.

٧٧ - وتمثل الشكوك التي تكتنف نتائج عملية المركز المستقبلي، وما سينجم عنها من تأثير على استدامة العودة، عاملا قويا لا يمكن تفاديه يثني عن العودة في هذا الوقت. ويتوفر الأمن الاقتصادي للعائدين في حدود ضيقة جدا؛ حيث تؤثر الشكوك التي تكتنف الحالة الاقتصادية، مصحوبة بمحدودية فرص التوظيف، على جميع الأشخاص في كوسوفو، لكنها تؤثر بشكل خاص على العائدين الذين يفتقرون للكثير من الهياكل اللازمة لتوفير احتياجات أسرهم. وتشمل العوامل الأخرى التي تعوق العودة - وتمثل بالتالي أولويات يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها - قلة ما يتوفر من المساكن الاجتماعية، وضعف تدابير حماية حقوق الملكية، والشواغل والتصورات الأمنية، وعدم تقديم بلغراد تشجيعات على العودة، وقصور التمويل الذي يوفره المانحون. ويتعين على السلطات المركزية وسلطات البلديات كفالة عدم التمييز في إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وكفالة الفرص الاقتصادية للعائدين وأفراد طوائف الأقليات.

٧٨ - وهناك حاجة لأن يزداد بشكل كبير الدعم الملموس والإرشاد الذي يقدم للعائدين والمشردين والطوائف المتلقية للمساعدة من قبل القيادات السياسية. بمن فيها رئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزراء ورؤساء البلديات والمعارضة.

٧٩ - وتحتاج مناطق لیبوسافيك وزفيكان وزوين بوتوك إلى استراتيجيات بلدية تتعلق بالعودة موافق عليها من المجالس البلدية. وتحتاج منطقة زفيتسان لـ مسؤول معني بالعودة في بلديتها. ويتعين على بلديتي لیبوسافيك وكاتسانيك توفير الدعم لعمليات العودة وللزيارات الإعلامية/زيارات المعاينة. ويتعين أن يشمل التخطيط والتنفيذ لعمليات العودة الأطراف الممثلة للمرأة.

٨٠ - وسيحتاج تنفيذ مشاريع العودة المتفق عليها فعليا لمبلغ ٣٠ مليون يورو كتمويل إضافي.

٨١ - وهناك حاجة لإقامة لجان للطوائف في أوبيليك وليبيان وماليشيفو. وهناك حاجة لوجود لجان وساطة في راهوفيتش وديكان وبريشتينا وأوبيليك وليبيان واسكندراي وميتروفيتشا. ويتعين على جميع الطوائف المشاركة في لجان الطوائف ولجان الوساطة.

٨٢ - ولا يساعد التلاعب بالتقارير التي تقدم بشأن التمويل على أساس الحصص العادلة على الثقة في أن تخصيص الموارد سيتم بصورة عادلة إن لم يجر رصد دوليا. ويتعين على جميع البلديات والوزارات الاحتفاظ بتقارير دقيقة عن عمليات التمويل التي تتم بموجب التمويل على أساس الحصص العادلة.

٨٣ - ويتعين أن ينفذ بشكل كامل، وبما يتسق والمعايير الأوروبية، القانون المتعلق بحماية حقوق الإنسان وحقوق الطوائف وأفرادها. وهناك حاجة لتشكيل مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو من أجل رصد الامتثال إلى معايير حقوق الإنسان وحقوق الطوائف والرد على ما يقع من انتهاكات. ويتعين إكمال وتنفيذ استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان. وتتعين صياغة وتنفيذ قانون فرعي وحملة إعلامية منهجية، فيما يتعلق بقانون مكافحة التمييز. وهناك حاجة لأداء عمل إضافي بشأن القانون المحلي للحكم الذاتي، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بآليات المصالح الحيوية.

الاقتصاد: التطورات التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٨٤ - تم تعزيز إدارة الميزانية. وأنفقت الوكالات نسبة ٥٩,٥ في المائة من ميزانياتها (٧٩,٤ في المائة من الاعتمادات التناسبية) بنهاية الربع الثالث من السنة. وأجرت وزارة المالية والاقتصاد استعراضا في منتصف السنة لا تترتب عليه آثار مالية وأجرت تعديلات مالية. وصدّق المجلس الاقتصادي والمالي على ميزانية عام ٢٠٠٦، ووافقت عليها الجمعية العامة في الوقت المناسب الذي مكّن من الإعلان عنها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

٨٥ - وحددت عدة تحويلات غير مأذون بها في الميزانية، وألغيت بطلب مني. وقامت وزارة المالية والاقتصاد بتصحيح محاولات إجراء تحويلات أخرى كانت سترفع قيمة فاتورة الأجور.

٨٦ - وأحيلت مهام رئاسة المجلس الاقتصادي والمالي إلى رئيس الوزراء. ووافق المجلس على إطار الميزانية لمنتصف المدة بينما يجري العمل على إعداد إطار نفقات منتصف المدة. ووقع صندوق النقد الدولي على خطاب نوايا بشأن إطار السياسات الاقتصادية والمالية لمنتصف المدة في كوسوفو، وألزم الحكومة بالتشدد في مراقبة جميع أوجه الإنفاق العام ومراعاة الحدود الموضوعة لعجز الميزانية، ومراقبة عمليات التوظيف واستحقاقات الموظفين في القطاع العام، وكذلك نمو الإنفاق الحكومي.

٨٧ - ونجحت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو في تهدئة مخاوف صندوق النقد الدولي من أن يتجاوز ملاك موظفي الخدمة المدنية المستويات المأذون بها. وستعادل تكلفة أجور ٧٦ ٧٠٠ من موظفي الخدمة المدنية نحو ٣٠ في المائة من الميزانية الموحدة لكوسوفو.

٨٨ - وتواصلت الخصخصة بوتيرة متسارعة. وشرع في تنفيذ المراحل من التاسعة إلى الثانية عشرة. وتواصل تنفيذ الشطر الخاص من بيع المؤسسات المتفرعة. ومثل إبرام الاتفاق النهائي لبيع "مؤسسة فيرونكييلي"، بقيمة ٣٠,٥ مليون يورو، أكبر استثمار أجنبي خاص في كوسوفو منذ ١٩٩٩.

٨٩ - واتخذت الخطوات الأولى نحو وضع خطة إستراتيجية لتنمية كوسوفو. وحددت نهاية عام ٢٠٠٦ كموعِد لإنجاز الخطة.

٩٠ - وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمنازعات بين وكالة كوسوفو الاستثمارية و ٢٠ بلدية بشأن الأراضي المستولى عليها التابعة للمؤسسات التعاونية. وقامت ٢٦ بلدية بإعداد قائمة بأراضي المؤسسات التعاونية التي تطلبها لاستعمالها للصالح العام.

٩١ - وشرعت وكالة كوسوفو الاستثمارية في إدماج خطوط السكك الحديدية التابعة للبعثة، ومؤسسة التدفئة الحضرية، ومؤسسة كهرباء كوسوفو. وانتهت العملية نفسها بالنسبة لمؤسسة كوسوفو للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومطار بريشتينا. وشكلت فرقة عمل مشتركة بين البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتنسيق دعم جهود مؤسسة كهرباء كوسوفو لتحصيل الإيرادات.

٩٢ - وتم إصدار قانون ضرائب جديد وقانون لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإجراء معدل لتعيين موظفي صندوق كوسوفو الاستثماري لمخزونات المعاشات. ونشرت هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات تقارير سنوية عن اقتصاد كوسوفو، كما تقوم بإعداد سلسلة من النشرات بشأن التطورات الاقتصادية.

٩٣ - وتمت الموافقة على قروض من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير من أجل تمويل حد ائتماني لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى منحة من البنك الدولي لتعزيز بيئة الأعمال التجارية وإدارة النفقات العامة في كوسوفو.

٩٤ - وتتوافر في ٢٤ بلدية استراتيجيات للتنمية الاقتصادية المحلية.

٩٥ - وتوقف إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

٩٦ - وتعادل نسبة توظيف الأقليات ٤,٤ في المائة في هيئة الأعمال المصرفية والمدفوعات، و ٤,٨ في المائة في إدارة الضرائب.

٩٧ - وأبرم اتفاق مؤقت للتجارة الحرة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ واختتمت المفاوضات بشأن اتفاق مع البوسنة والهرسك.

الاقتصاد: الأولويات الملحة

٩٨ - تحتاج مؤسسات الإنفاذ إلى مزيد من التعزيز. وثمة حاجة لإنشاء مجلس لمكافحة الفساد ووكالة لمكافحة الفساد؛ ويتعين على البرلمان أن يعين أعضاء المجلس الآن. ويظل المجلس المستقل لاستعراض الضرائب والجمارك غير قادر على تناول الكم المتراكم من الطعون؛ ويتعين على البرلمان تعيين أعضاء إضافيين.

٩٩ - ويتعين تعزيز القدرة على صياغة وتنفيذ التشريع الثانوي. وتحتاج السلطات المنفذة إلى توجيهات واضحة بشأن التشريع الجديد. ويتعين النظر في تكاليف التشريع في مرحلة الصياغة من أجل كفاءة توافر الموارد المالية عند التنفيذ.

١٠٠ - ويحتاج قطاع المشتريات العامة إلى التحسين، كما يتعين تنقيح قانون المشتريات العامة (ويتطلب ذلك إكمال الحكومة استعراضها للتعديلات المقترحة).

١٠١ - ويتعين وقف التحويلات غير المأذون بها بين أبواب الميزانية. وثمة حاجة لآليات لرصد التزامات الإنفاق التي تتعهد بها المؤسسات المدرجة في الميزانية ومراقبتها مركزياً.

١٠٢ - ويتعين مواصلة تجميد التوظيف في القطاع العام (باستثناء توظيف الأقليات والتوظيف المتعلق بالاختصاصات المنقولة حديثاً)، مع ممارسة رقابة دقيقة على تكلفة أجور القطاع العام.

١٠٣ - ويتعين إرجاع أراضي المؤسسات التعاونية التي استولت عليها البلديات وحل المسائل العقارية الأخرى حتى يتسنى مواصلة عملية الخصخصة بنسقتها الحالي.

١٠٤ - وثمة حاجة إلى آلية لتتبع تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية.

حقوق الملكية: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٠٥ - جرى استعراض التشريع المركزي المتصل بالملكية؛ وعرضت البلديات تشريعاتها. وبدأت فرقة العمل المنشأة لإصلاح التشريعات المتعلقة بالملكية عملها بدعم دولي. وأعدت جميع التوجيهات الإدارية اللازمة لتنفيذ قانون تخطيط المساحات. ويراعي برنامج ودليل الإسكان الاجتماعي حالة فئات معينة من النساء المستضعفات، مثل ضحايا العنف المنزلي والاتجار والأمهات العازبات ممن ليس لهن دخل.

١٠٦ - وتم إنجاز تحليل حالة المستوطنات غير النظامية. وأنهت وزارة البيئة وتخطيط المساحات مشاريع المبادئ التوجيهية لتخطيط المساحات على صعيد البلديات من أجل توفير

الحماية فيما يتعلق بالمستوطنات غير النظامية والبدء في تسوية وضعها وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٠٧ - وتم الفصل في ٩٩,٤ في المائة من الحالات المتعلقة بالمتلكات السكنية المعروضة على مديرية الإسكان والتملكات؛ ومن المقرر الفصل في جميع القضايا بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وقد دعمت الشرطة تنفيذ قرارات المديرية والمحاكم حسبما طُلب منها. وأقيم منتدى مشترك بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ومديرية الإسكان والتملكات من أجل تحسين تنسيق تنفيذ قرارات المديرية وزيادة الدعم العام لها.

١٠٨ - ولم تتغير نسبة استعادة المتلكات المستولى عليها بصفة غير قانونية والتي فصلت في شأنها مديرية الإسكان والتملكات، وظلت منخفضة (استعيدت المتلكات في ١١,٤٥ في المائة من قضايا الفئة جيم التي جرى تناولها). وانخفضت نسبة المتلكات المسلمة طوعا إلى ١٣,٢٥ في المائة من مجموع حالات استعادة المتلكات. وارتفع عدد المتلكات التي تديرها المديرية ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ٦ ٥٣٨ (من ٦ ٣٨١).

١٠٩ - وارتفع عدد القضايا المتراكمة المتصلة بالملكية والتي تنتظر أن تفصل فيها المحاكم إلى ٨ ٤٨٦ قضية. واستمر تلقي القضايا بوتيرة تفوق وتيرة الفصل فيها. وارتفع عدد القضايا التي علقت بموجب قرار من البعثة إلى ١٩ ٩٩٤ قضية (على الرغم من إجازة الفصل في نحو ٥٠٠ قضية).

١١٠ - واكتشفت إدارة العدل التابعة للبعثة من خلال الشكاوى المتلقاة، ٤٠ حالة مشبوهة لصفقات احتيالية تتصل بتملكات. واكتشفت إدارة العدل ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاكل تتعلق بطريقة تناول المحاكم للإثباتات المتصلة بالتملكات وتعيينها لممثلين مؤقتين. ولا تشير الاستنتاجات الأولية إلى وجود نمط منهجي لإساءة التصرف أو التمييز. ويجري إعداد توصيات تتعلق بالملاحظات وبالتدابير الوقائية.

١١١ - واتفقت البعثة والحكومة على آلية لحل النزاعات غير المسواة المتصلة بمطالبات الملكية، بما في ذلك ما يتصل منها بالتملكات الزراعية والتجارية. وينتظر مشروع النظام المعد الموافقة من مقر الأمم المتحدة.

١١٢ - وبدأت وزارة البيئة وتخطيط المساحات في تنظيم حملة لإذكاء الوعي العام تدعو لاحترام حقوق الملكية وتندد بالاستيلاء غير القانوني على المتلكات باعتبار ذلك عملا ليس بالحل القابل للاستمرار ولا بالحل الشرعي لتلبية الاحتياجات السكنية.

١١٣ - وواصلت الحكومة إعداد تشريعات إضافية من أجل تنظيم قطاع البناء.

١١٤ - وتتوافر في ٢٦ بلدية من أصل ٣٠ بلدية سجلات عقارية قائمة وسجلات الحقوق المتعلقة بالأموال غير المنقولة (يجري تطوير عمل مكتب السجل العقاري البلدي المنشأ مؤخرا في نوفمبر/دو؛ وما زالت ليو سافيتش، وزوين، وبوتوك، وزفيتشان تخضع للسلطة الجيوديسية الصربية). وما زالت معظم البلديات تفتقر إلى سجلات عقارية (نُقلت إلى صربيا في عام ١٩٩٩). ولم تؤد الرسائل التي وجهتها إلى حكومة صربيا والجبل الأسود والمناقشات المباشرة التي دارت بين مسؤولين من بلغراد وبريشينا إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى تلك السجلات.

حقوق الملكية: الأولويات الملحة

١١٥ - ما زالت حماية حقوق الملكية ضعيفة جدا في كوسوفو وتحتاج إلى تعزيز ينفذ على وجه الاستعجال. وما زال أفراد وشركات يقومون بالبناء غير القانوني على أراض تعود ملكيتها لغيرهم، كما يستمر أصحاب الممتلكات في البناء بدون ترخيص على أراضيهم. وما زال ثمة قلق من إمكانية قيام البلديات بتزع ملكية الأراضي بصفة غير قانونية، بما في ذلك الأراضي التي تملكها الأقليات. ويظل الاستيلاء على الممتلكات واستعمالها بصفة غير قانونية أمرا شائعا. ويتعين تعزيز تشريعات كوسوفو ومحاكمها وإجراءاتها الإدارية بشكل كبير بهدف اكتشاف تلك الجرائم وتقويمها والمعاقبة عليها. ويتعين على الحكومة وعلى القطاع العام أن يكونا قدوة في ذلك بإنفاذ إجراءات تأديبية بحق الموظفين الحكوميين الذين يستولون على ممتلكات بصفة غير قانونية. ويتعين على المحاكم والسلطات البلدية والشرطة زيادة جهودها من أجل إنفاذ القوانين المتصلة بالممتلكات بشكل أسرع وأكثر انتظاما.

١١٦ - ويزيد عدم اكتمال السجلات العقارية أو غيابها، بالإضافة إلى الأنشطة الجارية التي تضطلع بها الهيكل الإدارية الموازية، من حدة جميع المشاكل المتصلة بالممتلكات ويحول دون إعادة إنشاء سجل عقاري مكتمل. ويتعين على حكومة بلغراد أن تتيح إمكانية الوصول فورا إلى جميع السجلات العقارية المتعلقة بكوسوفو، بما في ذلك جميع السجلات المنقولة في عام ١٩٩٩. فالاحتفاظ بهذه السجلات يحول دون تسوية المنازعات القائمة والمستجدة، بما في ذلك المنازعات التي تخص صرب كوسوفو، والعائدين، والعائدين المحتملين.

١١٧ - ويتعين العمل على جعل التشريعات وتنفيذها متماشكة ومتسقة ومتفقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومع المعايير الأوروبية. ويتعين تنسيق قوانين الحقوق العقارية وقوانين الإسكان وجعلها منسجمة مع المعايير الأوروبية المطبقة حاليا فيما يتعلق بحقوق الملكية ومع الإطار القائم المتعلق بتسجيل الأملاك غير المنقولة. وينبغي إكمال التشريع الثانوي المتعلق

بتنظيم احتياجات قطاع البناء. وثمة حاجة لوضع آليات لإجراء استعراض للقرارات الإدارية والقضائية يتسم بالاستقلالية وحسن التوقيت والفعالية من أجل حماية حقوق الأفراد.

١١٨ - وتحتاج البلديات لمواصلة العمل فيما يتعلق بالتنمية الحضرية وخطط التنظيم الحضري.

١١٩ - ويتعين القيام على وجه الاستعجال بتسوية قضايا الملكية المتراكمة التي لم يفصل فيها أو تلك التي عُلقت. ويتعين الإسراع بإنشاء الوكالة الإدارية المعنية بالنظر في قضايا الممتلكات موضع نزاع، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالممتلكات الزراعية والتجارية.

١٢٠ - ويتعين زيادة عدد الوحدات من المساكن الاجتماعية؛ ويمكن لتحديد نظام للإيجار يطبق على الممتلكات التي تديرها مديرية الإسكان والممتلكات أن يكون عاملاً مساعداً.

التراث الثقافي: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٢١ - شُكلت لجنة لتنفيذ أعمال الترميم، تضم ممثلين عن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومعهد لحماية الآثار في بلغراد، (له أمانة خاصة به)، بهدف قيادة أعمال ترميم المواقع الأرثوذكسية المدمرة في آذار/مارس ٢٠٠٤. وجرى الاتفاق على ٣٠ من المواقع ذات الأولوية؛ وأوشكت أعمال الحماية الفورية على الانتهاء. وأنشأت اليونسكو لجنة للخبراء من أجل إدارة دفع الأموال المتعهد بتقديمها في مؤتمر المتبرعين الدولي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥. واقترحت اللجنة في اجتماعها الافتتاحي المشاريع الأولى الـ ١٤ (٣ ملايين دولار).

١٢٢ - وتضمنت الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٥ مخصصات بمبلغ ٤,٢ ملايين يورو لترميم الكنائس؛ ومن المتوقع إنفاق ١,٥ مليون يورو قبل نهاية ٢٠٠٥. وتضمنت نفس الميزانية لعام ٢٠٠٦ مخصصات بمبلغ ٣,٣ ملايين يورو لترميم مواقع وآثار من التراث الثقافي، بما في ذلك ٢,٧ مليون لترميم الكنائس. وقد يتطلب الأمر مزيداً من الموارد المالية.

١٢٣ - الإبلاغ عن ١٧ حادثة سرقة في مواقع التراث الثقافي أو إتلاف لها: ٦ كنائس و ٩ مقابر، ونصب حربي واحد، وعملية تنقيب بدون ترخيص في مواقع أثرية، وعملية حفائر واحدة أضرت بمبنى متحف.

١٢٤ - وأقرت الصيغة الجديدة لمشروع قانون التراث الثقافي في قراءتها الأولى بالبرلمان الذي عقد جلسة استماع عامة، ومن المقرر أن يعتمد البرلمان هذا القانون قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

١٢٥ - واكتمل العمل الميداني في حصر التراث الثقافي في كوسوفو (٢٨٤٧) موقعا مسجلا). وتعطل العمل في إعداد سجل الحصر الرسمي.

١٢٦ - وأكد وزير الثقافة والشباب والرياضة ضرورة حماية التراث الثقافي في كوسوفو بإذاعة إعلانات عامة في هذا الشأن على مدار الصيف.

١٢٧ - وظلت نسبة توظيف الأقليات عند ١٤,٧ في المائة لدى وزارة الثقافة والشباب والرياضة (٢٢,٢ في المائة لدى إدارة التراث الثقافي) و١١,٠٦ في المائة لدى المؤسسات الثقافية الإقليمية، لكنها تراجعت إلى ٢,٤٢ في المائة لدى المؤسسات الثقافية المركزية.

التراث الثقافي: الأولويات الملحة

١٢٨ - ينبغي إكمال أعمال ترميم المواقع الأثرية الصربية. وعلى الحكومة أن تميزن المبلغ الإضافي الذي جرى التعهد بتقديمه في مؤتمر المانحين الدولي، وقدره ١,٥ مليون يورو. وعلى وزارة الثقافة والشباب والرياضة أن تدعم اللجنة المعنية بتنفيذ أعمال الترميم وأمانتها، وأن تفي للجنة بما تعهدت لها بتقديمه من اعتمادات مالية ومشتريات في الوقت المحدد لذلك وفي إطار من الشفافية.

١٢٩ - ويتعين تصنيف بيانات العمل الميداني المتعلقة بمواقع التراث الثقافي في سجل حصر رسمي. وينبغي انتقاء المواقع لإدراجها في الكتالوغ على نحو يتسم بالتوازن والشمول ويتحاشى التضارب.

١٣٠ - وما زالت قوة كوسوفو تحرس المواقع ذات الأهمية الرمزية مثل دير ديتشان/ديتشان. وعلى القيادات من كافة الأحزاب السياسية أن توطد الشعور الكامن في النفوس بالاحترام لتراث كوسوفو الثقافي باعتباره إرثا مشتركا لجميع الطوائف العرقية والدينية واللغوية التي تعيش في كوسوفو - علما بأن معظم الأفراد من جميع الطوائف يحترمون أماكن العبادة. ويلزم تحسين أساليب الاتصال الجماهيري والتوسع في الجهود الإعلامية والمبادرة فورا إلى الإدانة التامة للأعمال الإجرامية التي تتعرض لها المواقع الثقافية والدينية.

١٣١ - ويلزم إعداد برنامج منظم لبناء القدرات من أجل موظفي مؤسسات التراث الثقافي والسلطات البلدية.

الحوار: التطورات التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٣٢ - اجتمعت سائر الأفرقة العاملة المشاركة في الحوار بشأن المسائل الفنية في حزيران/يونيه، ولكنها قلما اجتمعت بعد ذلك. واجتمع الفريق العامل المعني بالمفقودين في

تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر؛ والفريق العامل المعني بالطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعقد الفريق العامل المعني بعمليات العودة اجتماعا مخصصا في أيلول/سبتمبر. وقد أبدت الوفود بصفة عامة استعدادا لمناقشة المسائل التي يثيرها الجانب الآخر.

١٣٣ - والحاجة ماسة إلى إدخال إصلاحات على تشكيل وفد بريشتينا في الفريق العامل المعني بالمفقودين؛ إذ لا يبدو أن الوفد قادر على الحصول على البيانات اللازمة لتحديد مصير المفقودين والأماكن التي دفنوا فيها، ولا يرجح أن يقدم هذه البيانات في المستقبل المنظور. وتعزز الوحدة وفد بريشتينا في الفريق العامل المعني بالطاقة. ولا يوجد بين أعضاء وفود بريشتينا الكاملي العضوية امرأة إلا في وفد واحد.

١٣٤ - وعطلت بلغراد منذ آب/أغسطس توقيع مشروع بروتوكول العائدين الذي وضعه الفريق العامل المعني بعمليات العودة وأعد صيغته النهائية. والأمل ضعيف فيما يبدو في قرب توقيعه.

١٣٥ - وتحقق تقدم في إنشاء فريق عامل آخر (للبيئة)، وشمل هذا التقدم الاتصالات الهاتفية المباشرة وعقد لقاء بين وزير البيئة من بريشتينا وبلغراد.

١٣٦ - وسافر وزير كوسوفي (وزير الثقافة والشباب والرياضة) إلى بلغراد ليلتقي بنظيره لأول مرة.

١٣٧ - وتحسن الحوار بين حكومة بريشتينا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية بفضل الزيارة التي قام بها وزير الثقافة والشباب والرياضة إلى دير ديتشان/ديتشان، والزيارة اللاحقة التي قامت بها قيادات الكنيسة (الأول مرة منذ ست سنوات) إلى مدينة ديتشان/ديتشان للاجتماع بقيادات البلدية.

الحوار: الأولويات الملحة

١٣٨ - إن الخطر الرئيسي الذي يهدد الحوار حول المسائل الفنية أن يرى الجانبان كلاهما أن كافة هذه المسائل جزء من عملية تحديد المركز المقبل للإقليم ويتوقفا عن مناقشتها مناقشة بناءة. وعلى الوزراء والمسؤولين مواصلة الحوار حول المسائل الفنية لحسم ما ينطوي على شواغل إنسانية والمضي بالتعاون من أجل فائدة كلا الطرفين.

فيلق حماية كوسوفو: التطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٣٩ - بدأ العمل في تشكيل لواء الدفاع المدني. وقد تلقى أفرادها تدريباً متخصصاً على التعامل مع المواد الخطرة وإدارة الكوارث ومكافحة الحرائق.

١٤٠ - وارتفعت نسبة مشاركة الأقليات إلى ٦,١ في المائة من القوة العاملة (الهدف ١٠ في المائة). وظلت جميع الوظائف الشاغرة في الفيلق محجوزة لأفراد الأقليات. وكان من الأنشطة الأخرى التي استخدمت لتوفير العمل للأقليات إعداد لافتات بثلاث لغات للشركات في ٤٢ منشأة من منشآت الفيلق؛ وموقع على الشبكة العالمية بثلاث لغات؛ ولافتات ونشرات بثلاث لغات؛ وحملة إعلامية؛ ودورات تدريب أساسية باللغة الصربو كرواتية؛ ومشاريع للإنشاءات المدنية والأعمال الإنسانية في المناطق التي تعيش فيها الأقليات وجماعات مختلطة على نطاق كوسوفو.

١٤١ - وما زال صرب كوسوفو العاملون في الفيلق بالفعل أو المحتمل التحاقهم به يتعرضون لعمليات تهريب من جانب طائفتهم، وذلك بتشجيع من بلغراد حسبما ورد، مما يدفعهم إلى التغيب، ويؤدي بالتالي إلى فصلهم من العمل، وهو الأمر الذي أثر على معدلات الإبقاء على أفراد الفيلق من صرب كوسوفو.

١٤٢ - وأزيلت أفرقة الفيلق الذخائر غير المنفجرة من مساحة قدرها ١,٧ مليون متر مربع من الأراضي خلال عام ٢٠٠٥. ونقلت المسؤولية الأولى عن الرد على التقارير المتعلقة بالذخائر المتفجرة من قوة كوسوفو إلى الفيلق.

١٤٣ - وما زال الفيلق يزود جميع المجتمعات المحلية بالمساعدات الإنسانية والإنشائية والمساعدات المخصصة لحالات الطوارئ، بما يشمل إصلاح شبكات المياه، وإزالة الركام، وبناء الأسوار، وتحسين الطرق.

١٤٤ - وبدأ سريان مدونة الأحكام التأديبية المنقحة للفيلق المتفقة مع التشريعات الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد انخفضت حالات المخالفات التأديبية بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢ وما زالت في انخفاض، وذلك باستثناء حالات التغيب.

١٤٥ - وشُكل مجلس معني بالمساواة بين الجنسين وعُين منسقان للشؤون الجنسانية في داخل كل وحدة من وحدات الفيلق. وسوف يُمثل الفيلق في الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٤٦ - وقد حقق الفيلق تقدماً يستوجب الثناء في التركيز على تدريب قيادات المستقبل وإعداد المديرين؛ ونُظمت دورة لإعداد الموظفين وكذلك برنامج للمنح الدراسية.

١٤٧ - وقد عُلقت واجبات حرس الشرف لمدة شهرين عقب التصريحات العامة المستمرة التي أدلى بها الفيلق عن مستقبل الحرس، والتي تتعارض مع القاعدة التنظيمية ٨/١٩٩٩ لبعثة

الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومدونة الأحكام التأديبية للفيلق باعتبارها تمثل تدخلا في الشؤون السياسية. ولم يتكرر ذلك.

فيلق حماية كوسوفو: الأولويات الملحة

١٤٨ - ويلزم استمرار الجهود الرامية إلى تجنيد أفراد الأقليات والاحتفاظ بهم. وتمثل المرأة نسبة ٢,٩ في المائة من القوة العاملة في الفيلق (٣,٥ في المائة من الاحتياط). وأفراد الأقليات والنساء بحاجة إلى التشجيع من مجتمعاتهم المحلية للالتحاق بالفيلق.

١٤٩ - ولواء الدفاع المدني بحاجة إلى مزيد من الأعمال التأسيسية (إجراءات تشغيل موحدة، وخطط تدريب).

١٥٠ - والحاجة ماسة إلى تمويل من أجل تزويد البعثة بالمعدات الأساسية؛ والتدريب التخصصي اللازم؛ وإنشاء لواء الدفاع المدني؛ وتنفيذ مشاريع مدنية في مناطق الأقليات وغيرها لتحفيز المجتمعات المحلية على المساندة وللتشجيع على بناء جسور الثقة معها؛ وتنفيذ مبادرات لتجنيد الأقليات؛ وإكمال برامج إزالة الألغام المعترمة؛ وإعداد المزيد من الكفاءات المهنية وإعادة التشكيل.

المرفق الثاني

ألف - تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٥٨	الصين	١٨
الأرجنتين	١٣	غانا	١٢
الأردن	٤٢	فرنسا	٥٦
إسبانيا	١٤	الفلبين	٢٠
ألمانيا	٢٤٣	فنلندا	٦
أوكرانيا	١٨٥	فيجي	١٩
إيطاليا	٣٢	قيرغيزستان	٢
باكستان	١٢١	كرواتيا	٢
البرازيل	٣	كينيا	١٧
البرتغال	٩	ليتوانيا	٨
بلغاريا	٥٣	ماليزيا	١٢
بنغلاديش	٣٥	مصر	٢١
بولندا	١٢٤	ملاوي	٨
تركيا	١٣٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٩
تيمور - ليشتي	١٠	النرويج	١٩
الجمهورية التشيكية	١٤	النمسا	٢٤
الدانمرك	٢٤	نيبال	١٨
رومانيا	١٨٦	نيجيريا	٣٤
زامبيا	٩	الهند	٩٠
زيمبابوي	٣٠	هنغاريا	٩
سلوفينيا	١٥	هولندا	١
السويد	٤١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦٧
سويسرا	٥	اليونان	١١
المجموع			٢ ١٤٣

باء - تشكيل قوة شرطة كوسوفو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٥ ٨٠٠	٨٤,٥٠	ألبان كوسوفو
٦٦٤	٩,٦٧	صرب كوسوفو
٤٠٠	٥,٨٣	أفراد من أقليات عرقية أخرى
٦ ٨٦٤		المجموع
٥ ٩١٠	٨٦,١٠	رجال
٩٥٤	١٣,٩٠	نساء

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
إيطاليا	١
باكستان	١
البرتغال	٢
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	٢
زامبيا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	١
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	٣٧

